

ان الامر فيه الى حجة الامام ان شاحضوا الاله الحضر
 والاستصحاب فيه لما روي انه حفر للامد به ولم يحضر
 المعينه وكل هذا من القاضي اي الطيب واستبهما
 وهو المستوي الى الشيخ اي حامد الذي امره الروابي
 في جمع الكواعب المشرفين ان يثبت زوايا باليد فيستفي
 ان يحضر لها البلاغ لتستفد ومن ان ثبت بالافزار
 فلا يستحب لمكانها الحرب ان رحت ومن افلمه الجلد
 صراحتي بوجوبها الى جنابة من زنت الحمر فان
 صاحب الكتاب ذكر بعضها هناك **قال**
 وان كان مضارح وان كان الواجب الجلد اجزا الى الرجم
 وان كان محوطا لا يحمل السياط فيضرب بمخالب
 عليه مائة منزاع وان كان حشيتين ضرب مرتين ضربا
 موملا حيث ساقط عليه جمع التناجح ولا تعرف السياط
 على الابل وان احتمله وان احتمل سياط احصافا فالقياس
 انه اولي من السناجح فان ضرب بالسناجح فزال
 مرضه على الندور فلا يباد الحده الظن امر المشهود
 ان الرجم يابوحن بالمرض لان نفسه مستوفاه فلا فرق
 بين المرين والصحيح وفيه وحسب مذكور في كتاب
 القاضي بنج والتدبير وغيرها انه ان ثبت بالاقترار
 في حوز الى ان يبرالانه لتبديل من الرجوع ورجا يرجع
 لعلمه ما روي اليه فيعين ما دخل من الرمي على قتله

وهذا الخلاف يعود مثله في انه هل يرجع في شدة الحر
 والبرد وان كان الواجب الجلد فان كان المرض مما يرجع
 زواله فيؤخر الى ان يبرك لانه يتعاون الجلد
 والمرض وكذلك المحدود والمقطع في حد وجوه لا تقام
 عليه حراحي سيما هـ ومن رواية اي الحمر بن العطان
 رحمه الله لا يوجز ويضرب في المرض كسب ما يكتمله
 من المرض بالمشاك وعنه على ما سبب كان الصلاه
 اذا وجت يودها المرض فاعدا ولا ينظر الجفن من الضمائم
 ولا يضرب كسب عليه يرمي بما يهل تبار عليه طه الاصحاح
 على القاضي بنج فيه وجهين وليكون تامين على انه
 لو فرض اقامة الحد او استوفى لحسب الحد كان
 ان قلت بالاول فالذي حرك ليس يجب ولا يستفد كما لو
 جلد الزاني الحمر لا يمتنع منه الرجم وان قلت بالثاني
 فلا يباد الحد وان كان المرض مما لا يرجع زواله كالسند
 والريانة او كان محوطا صغيف الجلد لا يحمل السياط
 فلا يوجز الحد اذا لا يابوحن تنظر ولا يضرب بالسياط
 لانه يهلك لكن يضرب بحبال عليه مائة منزاع وهو
 الغض والذراع الخفيفه وعند اي حنيفة ومالك
 يضرب بالسياط يرمي عند اي حنيفة انه يجمع ما يرمي
 سوطا ويضرب بها شدة واحدة وعن مالك انه يضرب
 بالسياط مرفقة على الرمام هـ لسبب اماروي في اي امامة